ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵔⵍⵎⴰⵏ
ⴰⵙⵏⵜⵉⵔ ⵏ ⵉⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵏ

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

النشرة الداخلية

الثلاثاء 13 دجنبر 2022

العدد 668

في هذا العدد

اجتماعات وقرارات المكتب.....02

الجلسات العمومية 05

برنامج اللجان الدائمة والمؤقتة.....06

أنشطة الرئاسة/ العلاقات الخارجية.....07

اجتماع المكتب رقم 2022/31
ليوم الإثنين 05 دجنبر 2022

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الإثنين 05 دجنبر 2022 اجتماعا برئاسة رئيس المجلس السيد النعم ميارة، ومشاركة الأعضاء السادة:

- محمد حنين : النائب الأول للرئيس؛
- أحمد اخشيشن : النائب الثاني للرئيس؛
- فؤاد القادري : النائب الثالث للرئيس؛
- محمد سالم بنمسعود : محاسب المجلس؛
- عبد الإله حفظي : محاسب المجلس؛
- ميلود معصيد : محاسب المجلس؛

فيما اعتذر عن المشاركة في هذا الاجتماع، السيدة والسادة:

- المهدي عثمون : النائب الرابع للرئيس؛
- السيد عبد السلام بلقشور : النائب الخامس للرئيس؛
- صفية بلفقيه : أمينة المجلس؛
- مصطفى مشارك : أمين المجلس؛
- جواد الهلالي : أمين المجلس.

القرارات الصادرة عن الاجتماع

❖ التشريع

← قرار رقم 2022/31/01 بالاتفاق على رئاسة وأمانة الجلسات

العامة، المبرمجة يوم الإثنين 05 دجنبر 2022، للدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023 ابتداء من الساعة العاشرة والنصف صباحا، كالتالي:

- **الجلسة العامة الأولى:** تقديم تقرير لجنة المالية والمناقشة العامة لمشروع قانون المالية.
  - **الرئاسة: السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين؛**
  - **أمانة الجلسة: السيد ميلود معصيد وفقا لأحكام المادة 65 من النظام الداخلي للمجلس.**
- **الجلسة العامة الثانية:** التصويت على مواد الجزء الأول من مشروع قانون المالية.
  - **رئاسة الجلسة: السيد فؤاد القادري، النائب الثالث للرئيس؛**
  - **أمانة الجلسة: محمد سالم بنمسعود وفقا لأحكام المادة 65 من النظام الداخلي للمجلس.**
- **الجلسة العامة الثالثة:** مناقشة الجزء الثاني والتصويت على مشروع قانون المالية برمته ثم تفسير التصويت.
  - **رئاسة الجلسة: السيد محمد حنين، النائب الأول للرئيس؛**
  - **أمانة الجلسة: السيد عبد الإله حفظي وفقا لأحكام المادة 65 من النظام الداخلي للمجلس.**

← قرار رقم 2022/31/02 بإحالة "مشروع قانون رقم 93.21 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 173 بشأن حماية مستحقات العمال عند إعسار صاحب عملهم، 1992، المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته التاسعة والسبعين، المنعقدة بجنيف في 23 يونيو 1992" – المودع بالأسبقية لدى مكتب المجلس من لدن السيد رئيس الحكومة- إلى لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج، وتوزيعه على مكونات المجلس والإعلان عن التوصل به في مستهل جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 06 دجنبر 2022.

← قرار رقم 2022/31/03 بعقد جلسة عامة تشريعية يوم الثلاثاء 06 دجنبر 2022 بعد جلسة الأسئلة الشفهية، برئاسة السيد أحمد اخشيشن النائب الثاني للرئيس والسيدة صفية بلفقيه في أمانة الجلسة، للدراسة والتصويت على النصوص الجاهزة التالية:

- مشروع قانون رقم 18.18 يقضي بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية (في إطار قراءة ثانية)؛
- مشروع قانون رقم 86.21 يتعلق بالأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها؛
- مشروع قانون رقم 84.21 يتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية، (في إطار قراءة ثانية)؛
- مشروع قانون رقم 19.22 بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي.

← قرار رقم 2022/31/04 بالدعوة إلى اجتماع ندوة الرؤساء يوم الثلاثاء 06 دجنبر 2022 على الساعة العاشرة والنصف صباحا، لتنظيم المناقشة بالجلسة التشريعية المذكورة.

❖ الأسئلة الشفهية

← قرار رقم 2022/31/05 بعقد الجلسة الأسبوعية للأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 06 دجنبر 2022، بصفة استثنائية، على الساعة الحادية عشرة والنصف صباحا.

← قرار رقم 2022/31/06 بالموافقة على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 06 دجنبر 2022، المخصصة لمساءلة السيد وزير الداخلية، برئاسة السيد أحمد اخشيشن النائب الثاني للرئيس والسيدة صفية بلفقيه في أمانة الجلسة.

للمتابعة:

❖ اللجان الدائمة:

← دراسة مشاريع الميزانيات الفرعية أمام اللجان الدائمة.

❖ العلاقات الخارجية

← آخر الترتيبات التنظيمية المتعلقة باحتضان المجلس لـ **"منتدى مراكش البرلماني الاقتصادي للمنطقة الأورومتوسطية والخليج"** المزمع عقده بمدينة مراكش يومي 07 و08 دجنبر 2022.

- **جلسة عمومية مخصصة للدراسة والتصويت على مشاريع قوانين جاهزة.**

عقد مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 06 دجنبر 2022 جلسة عامة تشريعية برئاسة الخليفة الثاني لرئيس المجلس السيد أحمد اخشيشن صادق خلالها على مشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 18.18 يقضي بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية. (في إطار قراءة ثانية)
- مشروع قانون رقم 86.21 يتعلق بالأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها.
- مشروع قانون رقم 84.21 يتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية. (في إطار قراءة ثانية)
- مشروع قانون رقم 19.22 بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي.

- لجنة القطاعات الإنتاجية.

❖ **الثلاثاء 13 دجنبر 2022 الساعة التاسعة والنصف صباحا قاعة الندوات.**

← تنظيم **لقاء دراسي** بتعاون مع وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة لتعميق النقاش **حول "مشروع قانون رقم 40.19 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة والقانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء ."**

▪ مجلس المستشارين يحتضن فعاليات "المنتدى البرلماني الاقتصادي الأورومتوسطي والخليجي".

نظم مجلس المستشارين وبرلمان البحر الأبيض المتوسط (PAM)فعاليات "المنتدى البرلماني الاقتصادي الأورومتوسطي والخليجي"، وذلك يومي الأربعاء 07 والخميس 08 دجنبر 2022 بمدينة مراكش.

وقد انكب هذا المنتدى، الذي استضاف مجلس المستشارين دورته الأولى تقديرا وعرفانا بخبرته الوطنية والإقليمية الواسعة، على استشراف معالم نموذج جديد في التعامل مع القضايا الاقتصادية والبيئية الأكثر إلحاحا على المنطقتين الأورومتوسطية والخليجية، خاصة في ظل وضعية دولية تتسم بالاضطراب واللايقين مع استمرار تفاقم تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على مجمل القطاعات الاقتصادية في كل دول العالم.

وفي ضوء ذلك، وبهدف تعزيز فرص إنشاء منطقة اقتصادية تكاملية بين الدول الأورومتوسطية ودول الخليج، تمت مناقشة عدة مواضيع ذات راهنية ملحة وفي طليعتها الأمن الغذائي، الأمن والتحول الطاقي، التغيرات المناخية وقضايا البيئة، الثورة الصناعية الرابعة، التكامل الاقتصادي والمالي، التفاوتات الإقليمية، السياحة المستدامة والنقل البحري، وذلك من طرف برلمانيين من 31 بلدا ينتمون للمنطقتين الأورومتوسطية والخليجية وكذا أصحاب المصلحة رفيعي المستوى من رجال الأعمال وممثلي الأوساط الأكاديمية المعنية والمجتمع المدني.

السيد ميارة يدعو في افتتاح المنتدى إلى جعل "منتدى مراكش البرلماني الاقتصادي للمنطقة الأورومتوسطية والخليج" مركز تفكير مشترك من أجل المستقبل.

دعا رئيس مجلس المستشارين السيد النعم ميارة إلى مأسسة "منتدى مراكش البرلماني الاقتصادي للمنطقة الأورومتوسطية والخليج"، والارتقاء به ليصبح مركز تفكير مشترك من أجل المستقبل.

وقال السيد ميارة في كلمة له في افتتاح الدورة التأسيسية للمنتدى "لنا طموح كبير في مأسسة منتدى مراكش البرلماني الاقتصادي للمنطقة الأورومتوسطية والخليج، والارتقاء به ليصبح مركز تفكير مشترك من أجل المستقبل، والعمل سويا من أجل تمكينه من الموارد المالية والبشرية اللازمة لضمان اشتغاله الدائم، ليصبح منصة مؤسساتية منتجة للأفكار، وتمكن من متابعة الديناميات التنموية المشتركة ورصد كل الممارسات الفضلى الكفيلة بانبثاق نموذج إقليمي متقدم للتعاون الاقتصادي وتبادل الخبرات على المستويات التشريعية والتجارية والمالية".

وأكد أن هذا المنتدى "يشكل لحظة تاريخية لإعطاء إشارات قوية على عزم المنطقتين على بناء جيل جديد من الجسور الاقتصادية والتنموية والحضارية، من أجل تحرير الطاقات المشتركة والاستفادة من الفرص الكبيرة ومواجهة التحديات المطروحة على الأجندة المشتركة، بأسلوب جديد مبني على الفعالية والتنمية المشتركة والأثر الايجابي على الشعوب، وذلك وفق مبدأ رابح-رابح".

وعبر رئيس مجلس المستشارين عن اعتزاز المجلس باحتضان هذه الدورة التأسيسية لمنتدى مراكش، وعيا منه بأهمية الشراكة الاستراتيجية بين المنطقة الأورومتوسطية والخليج، وكتجسيد فعلي لحرص المملكة المغربية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، على المساهمة الفعالة في الديناميات الاقليمية الجادة ودفع عجلة التنمية المشتركة المنصفة والشاملة.

كما أعرب عن يقينه بأن هذا اللقاء سيمكن من تقييم الوضع الحالي للشراكات والفرص، وسيقدم الأولويات الجديدة للتعاون الاقتصادي بين المنطقتين ويستشرف آفاق إحداث منطقة اقتصادية أكثر تكاملا بين الدول الأورومتوسطية والخليجية.

واستحضر السيد الرئيس في هذا السياق الظروف الاقتصادية والجيو سياسية غير المسبوقة التي ينعقد في ظلها المنتدى، مؤكدا أن الكم الكبير من التحديات الذي تنطوي عليه "يسائل قدراتنا الجماعية على تعزيز التكتلات الجهوية والاقليمية واستثمار مؤهلاتنا المشتركة في بناء نظام عالمي جديد للتعاون العادل والمنصف، القادر على إحداث نقلة نوعية في النظام الاقتصادي العالمي، وتأسيس نموذج جديد للشراكات بين دول الشمال ودول الجنوب، من أجل خدمة المصلحة الفضلى للبشرية وتعزيز حقوق شعوبنا في العيش الكريم والرفاه والازدهار".

وقال "إن أمانة تعزيز السلم والأمن والرفاه والازدهار العالمي تطوقنا أخلاقيا كبرلمانيين ومسؤولين، وهو ما يلزمنا بتسخير كل الطاقات والجهود من أجل بناء أجندة مشتركة من أجل المستقبل، هدفها إنضاج شروط انبثاق جيل جديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتقوية السيادة الغذائية والصحية والطاقية، والعمل على تعزيز آليات التعاون الدولي بشكل يجعل العلاقات بين دول العالم مبنية أساسا على الاحترام المتبادل لسيادة بلداننا وسلامة أراضيها والالتزام بالمبادئ الفضلى للإنسانية والأثر الفعلي والملموس للتعاون على المواطنات والمواطنين."

وبعد أن سجل أن العلاقة الاقتصادية بين المنطقتين الأورومتوسطية والخليجية، لا زالت دون طموحات التكامل الاقتصادي المنشود، حيث أن حجم المبادلات التجارية بين المنطقتين لا يتجاوز 150 مليار دولار، دعا السيد ميارة إلى التفكير في إطلاق "آلية للحوار الاستراتيجي الاقتصادي" من أجل ابتكار منهجية جديدة لإعادة إحياء مسار برشلونة وتوسيع نطاقه والتقوية المؤسساتية للاتحاد من أجل المتوسط واستئناف المفاوضات من أجل إحداث منطقة تبادل حر بين أوروبا والخليج قابلة للتوسع مستقبلا لتشمل دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، وكذا التنسيق من أجل الترافع المشترك في مسار إصلاح منظمة التجارة العالمية، للدفاع عن المصالح التجارية على المستويات البرلمانية والحكومية والمتعددة الأطراف.

ومن أجل إنجاح هذه المسارات، يضيف السيد ميارة، ينبغي العمل على مواكبتها بمجموعة من التدابير التقنية واللوجيستية، أبرزها التفكير في إحداث صندوق استثمار أورومتوسطي خليجي، توجه اعتماداته لتقوية الربط اللوجيستي البيني بين المنطقتين وتثمين الخريطة الميناءية المشتركة خاصة المثلث اللوجيستي لميناء طنجة المتوسط وميناء جينوى (Genova) وميناء جبل علي.

كما يتعين، يضيف السيد ميارة، العمل على توسيع التوطين المشترك للأنشطة الاقتصادية من أجل انبثاق سلسلة قيمة أورومتوسطية خليجية مولدة للقيمة المضافة وللفرص لكل مقاولات المنطقة. بجانب العمل على تعزيز تبادل الممارسات الفضلى الاقتصادية والخبرات، خاصة في المهن العالمية الجديدة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي وصناعة الرقاقات الإلكترونية والتعلم العميق (Deep learning)والصناعات الفضائية وأساليب تدبير وتطوير المقاولات الناشئة المبتكرة.(startups)

وأكد أن تطوير المبادلات التجارية وإطارها المؤسساتي والقانوني بين المنطقتين سيمكن من فتح آفاق جديدة لدولنا جميعا، وذلك من خلال توسيع التموقع على مستوى الأسواق العالمية وولوج مقاولاتنا لمنطقة التبادل الحر بالقارة الافريقي ومنطقة التبادل الحر لآسيا والباسيفيك والسوق المشتركة للجنوب الميكوسور.(MERCOSUR)

وأعرب في هذا السياق، عن استعداد المملكة المغربية للمساهمة في كل الديناميات التي من شأنها تقوية الشراكات الاقتصادية بين المنطقتين الأورمتوسطية والخليجية، "وذلك انطلاقا من قوة الشراكات الاستراتيجية لبلادنا مع المنطقتين والرصيد الحضاري للعلاقات الانسانية المشتركة وتطابق وجهات النظر في الملفات المشتركة".

من جهة أخرى، اعتبر السيد ميارة أنه لا يمكن للاقتصاد وحده التجسير بين الشعوب والحضارات على الرغم من أهميته الكبرى في تقريب المصالح، داعيا إلى "العمل على توحيد الجهود كذلك في مواجهة المخاطر المحيطة بنا من قبيل التهديدات الإرهابية المتفاقمة في محيطنا الجيواستراتيجي".

وحث في هذا الإطار على "رص الصفوف من أجل تجفيف منابع تمويل الارهاب ومحاربة كل أشكال دعمه من طرف التيارات الإيديولوجية المتطرفة والجماعات الانفصالية، هذه الأخيرة التي أصبحت تتحالف مع الارهابيين وتجار المخدرات وحتى تجار الأعضاء البشرية والمهربين لمس استقرار عدد كبير من دولنا، وتواصل بشكل مقيت استعمال الأطفال في النزاعات المسلحة وتهديد السلم والأمن والاستقرار". ومع

السيد النعم ميارة يختتم أشغال المنتدى البرلماني الاقتصادي للمنطقة الأورومتوسطية والخليج.

اختتمت يوم الخميس 08 دجنبر 2022 بمراكش، فعاليات الدورة التأسيسية لمنتدى مراكش البرلماني الاقتصادي للمنطقة الأورو متوسطية والخليج الذي استضافته المدينة الحمراء على مدى يومين (7 و8 دجنبر).

وفي كلمة له خلال الجلسة الختامية للمنتدى، نوه رئيس مجلس المستشارين، السيد النعم ميارة، بالمستوى العالي لإسهامات المتدخلين، "الذين توفقوا في تناول القضايا والأسئلة المطروحة على طاولة النقاش ضمن أشغال هذا المنتدى من زوايا مختلفة"، مشيرا إلى أن هذا الأمر مكن من استشراف مسالك تعزيز التعاون الإقليمي بين بلدان المتوسط والخليج وسبل إقامة منطقة اقتصادية أورومتوسطية خليجية وتحقيق تكامل اقتصادي جنوب - جنوب وشمال- جنوب أكثر فاعلية وأكثر استدامة.

وجدد رئيس مجلس المستشارين التأكيد على أهمية أن يتوخى هذا التكامل جعل فضاء الخليج العربي والمتوسط فضاء سلام واستقرار واكتفاء، من خلال دعم وتعزيز التعاون التجاري والاستثماري والمالي، ولكن أيضا من خلال إطلاق حوار سياسي وتعاون أمني واجتماعي وثقافي والتبادل المنتظم للمعلومات والخطط في كل مجالات التعاون.

وذكر السيد ميارة بتأكيد صاحب الجلالة الملك محمد السادس في الخطاب الذي وجهه إلى القمة العربية الأوروبية الأولى "على استعداد المملكة المغربية الكامل للانخراط، بكل جدية وتفاعلية، في أية دينامية جديدة من شأنها أن ترتقي بالحوار العربي الأوروبي إلى مستوى تعاون حقيقي ومجدي، بما يعود بالنفع العميم على بلدان المنطقتين، ويسهم في تحقيق طموحات وتطلعات شعوبها".

وبعد أن ثمن كافة الخلاصات والتوصيات الختامية المنبثقة عن هذا المنتدى، عبر السيد ميارة عن أمله وطموحه في مأسسة "منتدى مراكش البرلماني الاقتصادي للمنطقة الأورومتوسطية والخليج" "واستمرارية شراكتنا في تنظيمه على نحو دوري ومنتظم".

وتميزت الجلسة الختامية بتقديم خلاصات الجلسات الست للمنتدى، وكذا تلاوة التوصيات التي كللت أشغال هذا الملتقى من طرف السيد بدرو روكي، رئيس برلمان البحر الأبيض المتوسط. ومع

▪ المشاركون في منتدى مراكش يدعون إلى ضمان تكامل اقتصادي أكثر فعالية للمنطقة الأورومتوسطية والخليجية.

دعا المشاركون في المنتدى الاقتصادي البرلماني للمنطقة الأورومتوسطية والخليجية يوم الخميس 08 دجنبر 2022 بمراكش، إلى ضمان تكامل اقتصادي أكثر فعالية للمنطقتين، قادر على الصمود أمام العوامل الخارجية.

وجدّد المشاركون، في التوصيات التي توّجت أشغال الدورة التأسيسية للمنتدى، الذي نظمه على مدى يومين، مجلس المستشارين وبرلمان البحر الأبيض المتوسط(PAM) ، التأكيد على أهمية إحداث نقلة نوعية في معالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية والمتعلقة بالمناخ التي تؤثر على المنطقة الأورومتوسطية والخليجية.

ودعوا، من جهة أخرى، جميع الدول الأعضاء في برلمان البحر الأبيض المتوسط إلى تعزيز علاقاتها التجارية والمالية، والامتناع عن الرسوم الجمركية والحصص وغيرها من الإجراءات التي يمكن أن تعرقل عملية التكامل الاقتصادي للمناطق الأورومتوسطية، بالتعاون مع المؤسسات الأوروبية والعربية ذات الصلة.

ورحّب المشاركون بنتائج المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية وما يسمى "حزمة جنيف"، إلى جانب الصفقة التي توسطت فيها الأمم المتحدة ومبادرة البحر الأسود للتخفيف من آثار أزمة الغذاء العالمية الحالية، مُسجّلين، بارتياح، نتائج المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

وعبّر المشاركون في المنتدى عن قلق عميق إزاء التوقعات الاقتصادية الرهيبة على المدين المتوسط والبعيد في المنطقة، وتفاقم التضخم الناجم عن الارتفاع غير المسبوق في أسعار الطاقة والغذاء والاضطراب الحالي لسلاسل القيمة العالمية والركود المالي العالمي الذي يلوح في الأفق. ومع

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف:53728134 (212+)

الفاكس:537728134(212+)

البريد الإلكتروني:Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني:www.chambredesconseillers.ma